مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 2 ديسمبر 2021 ص 165–200

التوجيهات الصرفية لابن سيده ت: 458هـ في كتابه "شرح أبيات الجمل" دراسة وتحليل

Morphological directives of Ibn Siddah 458 AH In his book "Explain the verses of the sentences." "sharh 'abyat aljuml" Study and analysis

إبراهيم حسين علي صنبع

جامعة أم القرى – السعودية

ihsonbo@uqu.edu.sa

تاريخ الاستلام 2021/07/08 تاريخ القبول 2021/11/07

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف مع علم من أعلام الدرس اللغوي الذي كان له دور في الحياة العلمية في بلاد الأندلس في القرن الخامس الهجري الذي عاش فيه ابن سيده المتوفي سنة 458هـ، فقد أبرزت مكانته العلمية بين علماء العربية في زمانه.

وقصرت البحث على الجانب الصرفي عند هذا العَالِم، فقد وقفت على كتابه شرح أبيات الجمل، وتتبعت توجيهاته الصرفية في هذا الكتاب الذي يُعّد أول مؤلفاته فحاولت الوقوف مع هذه التوجيهات وربطها بما قاله النحاة السابقون عليه، لأعرف رأيه بين هذه الآراء وما أضافه إليها، ولم يقتصر البحث على ذلك، بل استفاد الباحث ممن جاء بعد ابن سيده من شُرّاح "أبيات الجمل" وما زادوه على توجيهات ابن سيده. وقد خُتم البحث ببيان أهم ما أضافه ابن سيده للمكتبة التراثية.

الكلمات المفتاحية : التوجيهات الصرفية – اللغة – القراءات – جموع التكسير – الإعلال

Abstract:

This research aims to identify one of the most prominent figures in the grammatical and linguistic lesson، which had a role in the scientific life in the country of Andalusia، in the fifth century AH، in which Ibn Sidah lived، who died in the year 458 AH، as it showed his scientific position among the Arab scholars of his time.

I confined my research to the morphological aspect of this scholar، as I looked at his book "shrah 'abyat aljuml" (Explanation of the verses of the Sentences). I followed his morphological directions in this book، which is

the first of his books، so I tried to stand with these directions and relate them to what the previous grammarians had said to him، in order to know his opinion between these opinions and what he added to them، and the research was not limited to that.

Rather، the researcher benefited from those who came after Ibn Sidah from the commentator "shrah 'abyat aljuml" and what he added to the instructions of Ibn Sidah. The research was concluded with a statement of the most important thing that Ibn Sidah added to the heritage library.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

شكلّت الكتب التعليمية في تاريخ النحو العربي حَلقة مهمة يسعى مؤلفوها إلى تقديم المادة النحوية للشادين ترغيباً لهم في البدء بأسس النحو بطريقة ميسرة، مما يفتح لهم الباب لاحقاً للتزود من هذا العلم والتعمّق في مطولاته. وقد جاءت سلسلة من كتب علماء النحو تعني بهذا الجانب التعليمي، لعلّ من أبرزها وأهمها كتاب "الجمل في النحو" للزجاجي، "والإيضاح العضدي" لأبي علي الفارسي، "واللمع في النحو" لابن جني.

وقد حظي كتاب " الجمل في النحو" للزجاجي باهتمام النحاة، فلقي عناية كبيرة تمثلت في شروحه وشروح أبياته في ما يربو على مائة شرح.

والذي يهمنا في هذا المقام ووقفنا عليه هو ما جاء من "شرح أبيات الجمل" لابن سيده (ت: 458هـ) الذي فيما يبدو يُعد أول شرح جاءنا لهذه الأبيات، إذا ما علمنا أنّ "شرح أبيات الجمل" للمعري ت: 449هـ لم يصل إلينا كما ذكرت المصادر. (القفطي، 1406هـ- 1986م، 64/1، السيوطي، د.ت، 317/1)

وقد ركز الباحث بعد الاطلاع على هذا الكتاب على المسائل الصرفية التي ذكرها ابن سيده، وكان له فيها وجهة نظر؛ فقد كان أصل هذا الشرح منصباً على الجانب النحوي لهذه الأبيات وما ارتبط بها من أعاريب، وما فيها التقديرات، والتأويلات النحوية، فظهرت لي أهمية هذا الكتاب خاصة ، وأنّ المسائل الصرفية التي فيه على قِلّتها تُمَثّل جزءاً مهماً في بناء هذا الكتاب فالصرف ركن مهم في بناء النظرية اللغوية ، لذا ركزّت عليه في هذا البحث إضافة الى هذه الأهمية فقد دفع الباحث الى هذا الشرح ما يلي :-

1- ما يمثّله كتاب "شرح أبيات الجمل" من مكانة مهمة بين مؤلفات ابن سيده، فقد كان هذا الكتاب أول بواكير مؤلفاته (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص33) وعليه؛ فإنّ هذه الآراء الصرفية

لابن سيده يظهر عليها السبق إذا ما قارناها بما جاء في الكتب اللاحقة للمؤلِّف كالمخصص والمحكم.

2- سبق ابن سيده بهذه الآراء الصرفية مقارنة بالمؤلفات التي اهتمت بشرح أبيات الجمل واستنطقت الجانب الصرفي في هذه الأبيات.

3- ما تركه ابن سيده من أثر فيمن جاء بعده من شُرّاح أبيات الجمل، فبعضهم لم يكتفِ بما جاء عند ابن سيده، بل أضاف بعض التعليقات الصرفية على هذه الآراء كما سيأتي .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أنْ يسير وفق الآتي:-

الأول:- تمهيد موجز يشير إلى التعريف بابن سيده وأبرز مؤلفاته، مع التركيز على كتاب " شرح أبيات الجمل" وأثره في تفكير ابن سيده.

الثاني:- وهو عبارة عن مبحث خصصناه لعدد من المسائل الصرفية التي كان فيها رأي لابن سيده في هذا الشرح، مع الأخذ في الاعتبار أنّ هذه الآراء قد تكون امتدادا لرأي سبق حاول ابن سيده أن يتقوّى به فيما يذهب إليه من رأي، أو أن ابن سيده قد أضاف فاجتهد في الرأي في المسائل المدروسة، وقد اقتضت طبيعة دراسة هذه المسائل أنْ نقوم بربطها بكتب الدرس الصرفي، بدءاً بما جاء عند سيبويه ومروراً بالنحاة اللاحقين كالمبرد، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني والصيمري كتسلسل زمني للنحاة قبل ابن سيده حتى وإنْ كانوا من المشارقة؛ لنعرف رأيه ضمن هذه الآراء .

ولم نكتفِ فقط بمن سبق ابن سيده فقد حرصنا أنْ نقف مع النحاة الذين جاؤوا بعده، وكانت لآرائهم قيمة وأثر في دراسة المسألة وتحليلها.

فحظيت آراء الرضي، وأبي حيان، وابن عقيل، والشاطبي، والسيوطي، والأشموني بمكانها مع آراء ابن سيده الصرفية.

كذلك لا ننسى أن نشير إلى أنّ طبيعة هذه المسائل اقتضت أن نقف قبل ترجيح آراء ابن سيده مع آراء شُرّاح أبيات الجمل الذين جاؤوا بعده؛ لنعرف مدى تأثرهم به، وبما أضافوه إلى ما جاء عنده، فوقفنا على ما ذكره ابن هشام اللخمي واللبلي الفهري، وقد أعدت ترتيب مسائل هذا البحث وفق منهج ألفية ابن مالك.

ولم تكن طبيعة البحث تطلب ألّا نقف بآرائنا عند علماء السلف الصالح بل حاولنا أن نستفيد مما جاء عند الباحثين المعاصرين؛ لإيماننا أنّ هؤلاء الباحثين قد كانت لهم بعض النظرات القيّمة التي رجحنا بها بعض المسائل كما سيأتي تفصيله. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل المسائل ودراستها كما جاء عند النحاه السابقين واللاحقين لابن سيده آخذين في الاعتبار ما لهذه الآراء من توسع في دراسة هذه المسائل؛ وعليه فإنّ الباحث يرجو أن يكون هذا

البحث قد سلّط الضوء على جانب مهم عند ابن سيده الذي عهدناه عالماً لغوياً ومعجمياً بارعاً؛ فأبرزنا الجانب الصرفي عنده من خلال شرحه النفيس لأبيات "جُمل الزجاجي" .

وختاماً أتمنى أن يكون هذا البحث قد حقق غايته وهدفه، ولكنْ يظل الباحث متطلعاً إلى كلِّ نقد مفيدٍ يستفيد منه في تقويم اعوجاج هذا البحث، أو ما يريد أن يسير عليه فيما يكتبه مستقبلاً، والحمد لله رب العالمين.

أولاً: التمهيد

اسمه وكنيته ولقبه:

تذكر المصادر أنّه "ربما كان ابن سيده من أكثر علماء اللغة الأندلسيين الذين لاقوا شهرة واسعة، وانتشرت مؤلفاتهم في الأندلس وخارجها، وسوف يظهر لنا مدى استحقاقه لمثل هذه الشهرة"(مطلق، 1967م، ص 351) ويكفي أن نذكر ما قاله ابن سعيد المغربي "لا يعلم بالأندلس أشدُّ اعتناءً من هذا الرجل باللغة، ولا أعظم توليفاً، تفخر مُرْسِية به أعظم فخر، طرّزَتْ به بُرْدَ الدهر، وهو عندي فوق أن يوصف بحافظ أو عالم، وأكثر شهرته في علم اللغة" (المغربي، د.ت، 259/2).

فاسمه – كما أوردت المصادر (ابن بشكوال، 2010م، 259/2) – هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ولَسْنَا معنيين باختلاف العلماء في ضبط كلمة(سيده) وتفصيل اختلافهم (المقري، 1418هـ- 1988م، 4/ 27، السيوطي، 2/ 143) فمنهم مَنْ يراه (ابن سِيدَه) بهاء ساكنة، ومنهم من يراه بتاء التأنيث ممنوعة من الصرف.

أمّا كنيته فقد عرف بأبي الحسن، وابن سيده، والثانية هي التي ذاع صيتها واشتهرت عند العلماء (المغربي، د.ت، 259/2، القفطي، 2/ 255، السيوطي، 143/2).

مولده ونشأته

تذكر المصادر أن ابن سيده نشأ وترعرع في مرسية (ابن بشكوال 150/1، القفطي 226/2)

وفاته:

أشارت أغلب المصادر أن وفاة ابن سيده كانت سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وله من العمر ستون سنة. (ابن خلكان، د.ت، 330/3).

شيوخه: لعل أبرزهم

1- والده إسماعيل بن سيده، فقد ذكر المؤرخون أن ابن سيده أول ما تلقى العلم على يديه (القفطي 2/ 226، ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص 10)

2- أبو العلاء صاعد البغدادي، فقد ذكره ابن سيده من جملة شيوخه. (ابن سيده، ص 12)

3- أبو عثمان سعيد بن عمر الهذلي القرطبي الملقب بـ نافع وهو نحوي تصدر للإقراء وتعليم العربية. (ابن بشكوال 1/ 202، ابن سيده ص12)

4- أبو عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنْكِيِّ (ابن بشكوال 1/ 44-45)، وقد أشار إليه ابن سيده في أرجوزته: (ابن سيده ص12)

وَكُلُّ مَا أَحْمِلُهُ مِنْ سَنَدِ عن الفقيه الطَّلَمَنْكِيِّ أَحْمَدِ

(ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص13)

تلاميذه:

ذكر الدكتور محمود محمد العامودي محقق"شرح أبيات الجمل" عن ابن سِيده " أنّه لم يحظ بعدد وفير من التلاميذ يتلقون عنه رغم إمامته في اللغة العربية؛ وذلك نظراً لعزلة ابن سيده، وعدم ميله إلى الاختلاط بالناس. (ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص13) ومع ذلك فقد روى عنه:

1- أبو عبد الله محمد خلصه الشذوني. (السيوطي 1/ 100، 128، ابن سيده، ص13)

2- أبو بكر محمد بن علي بن خلف النحوي المعروف بابن طرشميل. (السيوطي 341/1)

3- القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى الحذاء التميمي. (ابن خير، 2009م، ص 357)

مكانته العلمية:

وضع ابن سيده لنفسه مكانة علت بمنزلته بين علماء السلف، لما يتمتع به من الذكاء وقوة الحافظة، فضلاً عما تركه من عظيم الآثار التي ملأت المكتبة العربية ما بين النحو والصرف واللغة والمعاجم. (مطلق، ص 351- 352)

مؤلفاته:

"لقد تمكن من تسجيل اسمه في سجل الخالدين بما ألّفه من مؤلفات جليلة ما زالت مورداً عذباً لطلاب العربية يرتشفون منها علومهم". (ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 26)

لعلّ أبرزها:

1- شرح المشكل من شعر المتنبي، وقد قام بتحقيقه مجموعة من العلماء. (ابن سيده، 1438هـ - 2017م ص 29)

2- المحكم والمحيط الأعظم، وهو معجم مهم سار فيه ابن سيده وفق المخارج الصوتية، وقد نشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وصدر منه سبعة مجلدات.(ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 29)

3- المخصص في اللغة، وقد طبع سنة 1316هـ في سبعة عشراً سفراً.

4- شرح أبيات الجمل، وهو كما ذكر محقق الكتاب من بواكير مؤلفات ابن سيده(ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 33). وهو سفر نفيس تتبع فيه ابن سيده أبيات الزجاجي في كتاب "الجمل" فأظهر مقدرة عالم جليل أبرز ما في هذه الأبيات من مسائل نحوية، وما ارتبط بهذه المسائل من أعاريب، وآراء النحاة السابقين كسيبويه والمبرد والسيرافي وابن جني، والأعلم الشنتمري وغيرهم من النحاة، وكذلك حظي الصرف بتفكير ابن سيده في هذه الأبيات فاجتهد في توجيه بعض المباحث الصرفية كالجموع، والتصغير، والنسب والإعلال، وكما سيأتي تفصيله في هذا البحث.

ولعلّ ابن سيده لم يكتف بهذين العِلمين (النحو والصرف)، فالكتاب مجال خصب لدراسة ظواهر متعددة، كالاستدلال عند ابن سيده، وتوجيه القراءات القرآنية، فضلاً عمّا حواه هذا الكتاب من مادة لغوية وفيرة يمكن ربطها بما كتب ابن سيده في المعاجم كالمخصص، والمحكم.

ثانياً: المسائل الصرفية

المسألة الأولى: جمع "عَشيرة"

يقول الشاعر:

الحَافِظُو عَوْرَةَ عَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ

(نسب البيت لقيس بن الخطيم الأنصاري، ديوانه 238، القيسي، 1408هـ- 1987م، 167/1، ونسب لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، سيبويه، 1408هـ 86/1، المبرد، 1399هـ 145/4)

يقول ابن سيده: "وجمع العشيرة: عشائر، ولا يجمع جمع السلامة.

هذا قول الأخفش؛ وذلك لأنه لم يُسْمَعْ من العرب، وأراه سألهم عن جمعه، فكلُّهم كَسَّرَه، ولم يجمعه جمع السلامة، ولم يكن للأخفش أن يَدَّعِي ذلك أو يسأل عنه العرب...".(ابن سيده 1438هـ - 2017م ص 194)

ذكر ابن سيده في هذه المسألة خلافًا صرفيًّا بين النحاة والأخفش حول جمع كلمة "عشيرة"، فقد ذهب الأخفش إلى أن "عشيرة" لا تجمع إلا جمع تكسير فنقول: عشائر ومنع جمعها جمع مؤنث سالمًا، أمّا باقي النحاة، ومنهم ابن سيده فقد قالوا بجمع التكسير، وزادوا بجواز جمعه جمع مؤنث سالمًا. وإليك بيان هذه المسألة:

خالف الأخفش النحاةَ في جمع كلمة "عشيرة" فرأى أنّها تجمع جمع تكسير يفيد الكثرة على وزن "فعائل" ولا يأتي منها جمع مؤنث سالم، ولكن بالرجوع إلى كتابه "معاني القرآن" لم نجده يشير إلى هذا الرأي. ويبدو أنّ أبا علي الفارسي من أوائل مَنْ ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة، يقول:"

إنّ أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرة عشيرات، إنما يجمعونها عشائر." (الفارسي، 1404هـ- 1984 4/ 180) قال أبو علي: قال أبو الحسن: ولم يجمع جمع سلامة ولم يقولوا: عشيرات".(القيسي، 1408هـ- 1987 1/ 169)

ولعلّ هذا الرأي الذي انفرد به الأخفش يتطلب أن نربطه بما جاء عند النحاة، فحين تناولوا باب جموع التكسير، ومن ضمنه أبنية الكثرة على وزن فعائل، فقد رأوه يطرد في الاسم الرباعي ثالثه حرف مد مقترن بتاء التأنيث أو مجرد منها نحو: صحيفة وصحائف، وفي الصفة إذا لم تكن على معنى مفعوله نحو: ظريفة وظرائف، وصبيحة صبائح.

يقول سيبويه: "ويكون على "فعائل" فيهما. فالأسماء نحو: غَرائر، ورسائل. والصفة نحو: ظرائف، وصحائح، وصبائح" . (سيبويه 4/ 252) ويقول في موضع آخر: "وأمّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان (فَعِيلَة) فإنّك تكسِّره على فعائل، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل، وكتيبة وكتائب، وسفينة وسفائن وحديدة وحدائد (سيبويه، 610/3). ولم يبعد الأخفش عما جاء عند سيبويه.

وقد رأى ابن عصفور أنّه يجمع على فعلاء ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه يقول: "وقد يجمع على فُعلاء، قالوا: سفيهة وسفهاء، وفقيرة وفقراء، ولا يحفظ من ذلك إلّا هذا خاصة" (ابن عصفور، د.ت، 2/ 534). وذهب أبو حيان إلى هذا الباب (وزن فعائل) قياس ما لم يمنعهم استغنائهم ببعض المثل عن بعض.." (أبو حيان 1418هـ-1988م 1/ 454- 455) فلم نجد عند هؤلاء النحاة، ومنهم الأخفش إشارة إلى أن هذا الجمع يأتي على صورة جمع المؤنث السالم، ولكن يبدو أن الأخفش كما نقل عنه أبو علي قد رفض جمع "عشيرة" على عشيرات دون أن يستند إلى سماع عن العرب كما رأى ذلك ابن سيده في رده. ولعلّ ما قاله ابن سيده يحتاج إلى ما يعضده مما جاء عند علماء العربية، فمكي ابن أبي طالب قد ذكر أن القياس النحوي حجة على كلام الأخفش، يقول: "وقد حكى الأخفش أنّ العرب لا تجمع عشيرة إلا على عشائر، ولا تجمع بالألف والتاء سماعًا، والقياس لا يمنع من معها بألف وتاء".(القيسي، 1401هـ، 1/ 500- 501).

وحتى ما كان على فعائل نحو: صحائف يمكن أن تجمع جمع مؤنث سالمًا كما يقول ابن يعيش: "فإن أردت العدد القليل جمعته بالألف والتاء، نحو.. صحيفات". (ابن يعيش، 1434هـ-2013م، 83/5).

والذي يميل له الباحث في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن سيده، ولعلّه يؤيد ذلك بالآتي:

1- وردت قراءة سبعية تؤكد ذلك؛ يقول ابن مجاهد: "فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر "وعشيراتكم على الجمع" (ابن مجاهد، د.ت، ص 313)؛ فضلاً عن أن ثبوت هذه القراءة

كما يقول ابن الجزري فيه رد على الأخفش، "فإنّ الأخفش زعم عشيرة لا يجمع إلّا على عشائر، وهذه القراءة الصحيحة ترد عليه". (ابن الجزري، 1424هـ- 2003م، 245/1)

2- نص الإمام الشاطبي على الجمع (عشيراتكم) فقال:

عَشِيرَاتُكُمْ بِالجَمْعِ صِدْقٌ ونَوِّنُوا عَزِيزٌ رِضا نَصَّ وبالكَسْرِ وَكَّلاَ

ويعلق أبو شامة الدمشقي على البيت:

جمع أبو بكر عشيرات كما جمع مكانات". (الدمشقي، 1431هـ- 2010م، ص 512)

3- وردت قراءة أخرى تؤيد ما ذهب إليه ابن سيده لكلمة "عشيرتهم" بالجمع كما جاءت في سورة المجادلة ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22].

يقول ابن خالويه: "وعشيراتهم على الجمع" (ابن خالويه، د.ت، ص154) ويقول القرطبي: "وقرأ رِزٌّ ابن حُبَيْش "وعشيراتهم" بألف وكسر التاء على الجمع". (القرطبي، 1408هـ، 200/17)

4- حَسَّنَ العلماء قراءة جمع "عشيرات" ومضمون هذا التحسين يرد على الأخفش، يقول ابن عطية: "وعشيراتكم" وحسَّن هذا الجمع إذ لكل أحد عشيرة تختص به" (ابن عطية، 1395هـ، 158/8). ويقول السمين الحلبي: "قرأ الجمهور "عشيرتكم" بالإفراد، وأبو بكر عن عاصم: "عشيراتكم" جمع سلامة. ووجه الجمع، أن لكل المخاطبين عشيرة فحسن الجمع. وزعم الأخفش أن "عشيرة" لا تجمع بالألف والتاء، إنما تجمع تكسيراً على عشائر، وهذه القراء حجة عليه" (السمين الحبي، 1414هـ- 1994م، 3/ 356).

واقتفى أثرهما الإمام القنوجي، فقال: "العشيرة الجماعة المجتمعة التي ترجع إلى نسب وعقد واحد أو ود كعقد العشرة وعشيرة الرجل أهله وقرابته الأدنون وهم الذين يعاشرونه ويتكثر بهم سواء بلغوا العشرة أم فوقها وهي اسم جمع، وقرأ السلمي وأبو رجاء عشيراتكم بالجمع ووجهه أن لكل من المخاطبين عشيرة فحسن الجمع قال الأخفش: "لا تكاد العرب تجمع عشيرة على عشيرات، وإنما يجمعونها على عشائر. وهذه القراءة حجة عليه" (القنوجي، 1412هـ- 1992م، 5/ 260).

5- تحقق القراءة بجمع المؤنث السالم "عشيراتكم" ما يفيد الكثرة، وهو ما لم يحققه الجمع الذي نادى به الأخفش "عشائر" يقول الدكتور محمد سالم محيسن "عشيراتكم" بألف بعد الراء، على الجمع "لأنّ كل واحد من المخاطبين عشيرة، فجمع لكثرة عشائرهم" (محيسن،1404هـ- 1984، 289/1).

6- أشار ابن سيده في ره على الأخفش إلى ملمح مهم، وهو الاهتمام بدليل السماع عن العرب وهو من الأدلة الأصلية في بناء قواعد النحو، وكذلك قواعد الصرف، وعليه فإنّ ما ذهب إليه الأخفش يرفضه السماع.

ومعلوم عند النحاة أنّ مخالفة السماع لا تقبل حتى وإن عضده القياس. يقول أبو علي الفارسي: "ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس لوجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أن التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع يؤدي إلى الخروج عن لغتهم" (الفارسي، 1407هـ، ص 226).

ويقول في هذا ابن جني: "واعلم أنّك إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك.. لأنه على قياس كلامهم" (ابن جني، د.ت، 126/1- 127).

ولعل في قراءة "عشيراتكم" المتواترة كما قال ابن مجاهد "فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وعشيراتكم على الجمع" (ابن مجاهد، ص 313) ما يدل على ما يتمتع به عاصم من الفصاحة، يقول ابن الجزري: "جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد. وحدثنا حسن صالح قال: ما رأيت أحدًا قط كان أفصح من عاصم إذا تكلم كاد يدخله خيلاء" (ابن الجزري، 1429هـ- 2009، 2/ 527).

أما راويته أبو بكر شعبة بن عياش فقد "كان من الأئمة الأعلام حجة ثقة" (ابن الجزري، 11/1). وقد قرأ عليه جماعة من أئمة العربية منهم الكسائي (الحبش، 1419هـ- 1999م، ص66، عمر، 1408هـ- 1988م، 90/1).

المسألة الثانية: جمع " فَعِيل"

وقال الشاعر:

وَجَدْنَا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كَفَضْلِ ابن المَخَاضِ على الفَصِيلِ

(البيت للفرزدق، ديوانه، 1418هـ، ص400، سيبويه، 1408هـ، 98/2، ابن السيرافي، 1979م، 357/1)

يقول ابن سيده: "الفصيل يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول؛ لأنه فُصِل عن أمه، ويجوز أن يكون في معنى فاعِل حيث كان هو المُفْصل، وجمعه فُصْلان، وفِصَال، شَذَّ كونه فاعِلاً؛ لأنّ فعيلاً صفة في معنى فاعل، كُسِّر على فِعال نحو: (كَرِيم وكِرَام، ولَئِيم ولِئَام) (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص347).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "فَصِيل" في البيت السابق، فرأى أنّها تجمع جمع تكسير على "فِعَال" وأكد أنّ هذا الوزن يأتي في الصفة على "فَعِيل"، وحكم بالشذوذ على الصفة على وزن "فَاعِل" ورأى أنّها لا تأتي على هذا الجمع، وإليك رأيه:

لعلّ من المناسب قبل مناقشة هذا الرأي عن ابن سيده أن نشير بشكل موجز إلى تعريف جمع التكسير وأقسامه:

فكما هو معلوم عند النحاة أنّ جمع التكسير "كلُّ جمع تغيّر فيه لفظ واحده، من هذا يسمى تكسيراً، لتغيير هيئة واحده كما تتغيّر هيئة الإناء بالتكسير، والتغيير تارة يكون باختلاف الحركة وزيادة الحرف نحو: أفلسٌ ورجال..." (العكبري، 1416هـ، 2/ 178) وهو على ضربين قلة وكثرة" فصّل النحويون الحديث عن جمعي القلة والكثرة، فذكروا الأوزان والمواضع التي يرد عليهما، فوضعوا لجمع القلة أربعة أوزان (أَفْعَلُ، وأَفْعَال، وأَفْعِلة، وفِعْلَة) ووضعوا لجمع الكثرة كثيرًا من الأوزان تصل إلى خمسة وعشرين. (أبو حيان، 1418هـ، 1/ 401-457، الخطيب، 1424هـ- 2003م، 845-771/2)

فإذا ما بدأنا بما جاء عند سيبويه فقد ذكر "وأمّا ما كان (فَعِيلاً) فإنّه يكسر على (فُعَلاء) وعلى (فِعَال).. وأمّا ما جاء على (فِعالٍ)، فنحو: ظريف وظراف، كريم كرام، ولِئام وبِراء" (سيبويه، 1408هـ، 634/3).

وقد توسّع النحاة في بيان "فِعَال" في جموع الكثرة حتى امتد الأمر إلى الخلاف بينهم، فهذا أبو حيان يرد على العبدي في زعمه أن "فِعَالاً" يختص بجمع فَعِيلة المؤنث، وهو خطأ، بل المذكر والمؤنث يجمعان على فِعَال يشتركان فيه" (أبو حيان، 1418هـ، 431/1) وهو ما أيّده الإمام الشاطبي، ورأى أنّه الوارد من كلام العرب، فقال: "يعني أن فِعَالاً ورد من كلام العرب في فَعِيل وصف فاعل، أي: في جمعه وقوله وصف فاعل يريد الوصف الجاري على الفاعل في المعنى لا على المفعول كالطويل والقصير، كالقتيل والجريح، فإن ذلك لا يجمع قياساً، فإن جاء كذلك نحو: فَصِيل وفِصَال، وجذيذ وجِذاذ وهذا قليل. فإذا كان بمعنى فاعل قلت في كريم: كِرَام، وفي طويل طِوال، وفي قصير: قِصار، وفي كبير: كِبار، وفي صغير: صِغار، وفي مريض: مِراض، وفي شديد: شِداد، وفي جديد: جِداد.. اطرد فِعَالٌ جمعاً لأنثى فَعيل، وذلك نحو: كريمة وكِرام، وظَرِيفة وظِراف، وطويلة وطِوال، وقصير وقِصار، وصغيرة وصِغار" (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 121/7)

ولعلّي لا أبعد عما قاله هؤلاء، العلماء وإن خالفوا ابن سيده، فأرى أن أبنية جموع الكثرة ، ومنها (فِعَال) أن تيسير وفق ما اطرد وقيس في الأسماء والصفات، "فِعالٌ" مقيس فيما كان بمعنى (فاعل) و(فاعلة) من (فعيل) و(فَعِيلة) وصفين: كـ (ظِرَاف) و(كِرام) في جمع (ظريف) و(ظريفة)

و(كريم) و(كريمة)" (الرضي، 1402هـ، 89/2)، وما يخالف هذا القياس – كما نص النحاة- يحفظ ولا يقاس عليه" (ابن مالك، 1402هـ، 185/4).

المسألة الثالثة: جمع (ناكس)

وقال الشاعر:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

(البيت للفرزدق في ديوانه، 1418هـ، سيبويه، 1408هـ، 633/3).

يقول ابن سيده: "وجمع "نَاكِسًا" على (نواكس) على غير بابه، وإنّما يجب أن يجمع على فُعَّل أو فُعَّالٍ؛ لأن فَوَاعِل إنما يقع جمعًا لفاعله، وقد جاء مثل هذا حرفان شاذان، وهو قول العرب: (فارس وفَوَارِس، وهالك وهَوَالِك)؛ لأنّها صفة لا تقع للمؤنث، أعني فوارس، فأمنوا الالتباس، وكذلك في الهَوَالِك؛ لأنه مَثَلٌ، والأمثال تروى على ما تسمع ولا تُغَيَّر؛ لأنه يُسْتَجَاز في المثل ما لا يجوز في الشعر" (ابن سيده، 1438هـ – 2017م، ص 538).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة (نواكس) فرأى أنّها قد جاءت خارجة عن بابها في جموع الكثرة إذ إنّ صيغة (فواعل) لا تأتي صفة للمذكر. وقد علل ابن سيده ذلك أنّهم لما أمنوا اللبس ورأوا أن (فوارس) لا تقع صفة للمؤنث، و (هوالك) جرت مجرى الأمثال والأمثال تنقل كما تسمع فلا تغيّر.

بيّن النحاة أن وزن "فواعِل" يقع مطردًا فيما جاء على (فاعلة) اسماً وصفة نحو: ناصية ونواصٍ، وضابطة وضوابط، ووزن فوعَل وفوعلة نحو: جوهر وجواهر، وكوثر وكواثر، ووزن فاعل نحو: خاتم وخواتم. وما كان على فاعلاء نحو: راهطاء ورواهط. (سيبويه، 1408هـ، 633/3، المبرد، 1399هـ، 219/2، الخطيب، 1424هـ- 2003، 2/ 814- 815).

وقد خَرَجَ عن هذا الاطراد وشذ بعض الكلمات نحو: فارس وفوارس، وناكس ونواكس؛ لأنّها في الأصل صفات لمذكر عاقل فلا تجمع على (فواعل)، وهو ما تناوله النحاة ووسَّعوا القول فيه، ومنهم ابن سيده كما ذكرنا.

فسيبويه يرى أنّ هذا الجمع (فواعل) لا يجوز فيه ما يجوز في الآدميين يقول: "وإن كان فاعل لغير الآدميين كُسّر على فواعل وإن كان المذكر أيضاً، لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث ولم يقو قوّة الآدميين: وذلك قولك: جمال بوازل، وجمال عواضِه، وقد اضطرّ فقال في الرجال: ثم ذكر بيت الفرزدق السابق .

(سيبويه، 1408هـ، 3/ 633).

وقد نقل النحاة ما جاء عند سيبويه؛ وإن كانت هناك وجهات نظر لبعضهم فالمبرد على ما يبدو قد كان له أكثر من رأي، فمرة يأخذ بما جاء عند سيبويه شريطة أمن اللبس، يقول: "وقد قالوا

فارس وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت النساء فأمنوا الالتباس فجاؤوا به على الأصل وقد قالوا: هالك في الهوالك؛ لأنه مثل مستعمل والأمثال تجري على لفظ واحد فلذلك وقع هذا على أصله، وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع فاعلاً على فواعل؛ لأنه الأصل، ثم ذكر بيت الفرزدق.

(المبرد ، 1399هـ ، 2 : 258 – 259)

ومرة يرى أنه في الشعر سائغ حسن، يقول السيرافي: "وقد ذكر أبو العباس المبرد أنه الأصل، وأنه في الشعر شائع جائز" (السيرافي، 2008م، 353/4). ويقول الرضي: "وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل، وأنه في الشعر سائغ حسن، ثم ذكر البيت السابق.

(الرضي، 1402هـ ،2 : 153)

أمّا الزجاجي، فقد رأى أنه متى مازال اللبس ولم يشترك فيه فواعل مع المؤنث فإنه يخرج على الأصل؛ لأنّه مثل فجرى على الأصل ثم ذكر أنه قد يضطر الشاعر، فيجمع "فاعلاً" على "فواعل" قال الشاعر وهو الفرزدق: ثم ذكر البيت السابق .

(الزجاجي، 1405هـ، ص 376–377)

وقد اقتفى ابن سيده أثر الزجاجي في هذا الرأي وأخذ به في شرح أبيات الجمل كما سيأتي تفصيله لاحقاً. بينما نجد السيرافي وقد ذكر أنّ البيت السابق رُوِي "منكِّسِي الأبصار"

(السيرافي، 2008م، 368/2).

وإذا ما انتقلنا إلى الشاطبي؛ فنراه قد فصّل الكلام في جمع "نواكس" فزاد إليها بالإضافة إلى ما جاء عند سيبويه والمبرد ما ذكره ابن الضائع والشلوبين اللذين كان لهما رأيان يخالفان ما سبق عرضه، يقول: "فجمع "ناكسًا" على نواكسَ، والمراد الرجال، وحمله سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال، قال: لأنّكَ تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجمال، فَشُبِّه بالجمال. وطريقة المبرد في هذا النوع أنّ فواعل هو الأصل في الجميع، وإنما منع منه هنا خوف اللبس، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات، وكذلك حيث أمنوا الالتباس"، ثم واصل حديثه عن "نواكس" وأورد ما جاء عند ابن الضائع، فقال: وقد وجه "نواكس" ابن الضائع على وجه آخر، وهو أن يكون صفة للأبصار من جهة المعنى؛ لأنّ الأصل قبل النقل: نواكس أبصارُهُم، والجمع في هذا قبل النقل على (فواعِل) سائغ، لأنه غير عاقل، فلمّا نقل تركوا الأمر على ما كان عليه؛ لأنّ المعنى لم ينتقل، قال: ونظير هذا توجيه الفارسي قوله:

يا ليلةً خُرْسَ الدَّجاج سهرتُهَا ببغداذَ ما كادت عن الصبح تنجلي

(ابن سيده، د.ت، 160– 163)

على ما هو مذكور في الإيضاح. وذكر السيرافي أنه وجد غير ذلك، قال عُتَيْبَةُ بن الحارث لجزء بن سعد:

أُحامي عن ذِمَارِ بَني أَبِيكُم وَمِثْلِي في غَوَائِبِكُم قليلُ

فقال جَزْءٌ: نعم، وفي شواهدنا. قال: وهذا جمع غائب وشاهد من الناس (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 7/184- 185).

ورأى الشاطبي أنّ الشلوبين" قد نزع في هوالك ونواكس منزعًا يجري في جميع ما جاء من هذا مما تقدم ذكره، وهو أن قال: قد عُرِفَ بقوله أولاً: هالك أنه إنما يريد المذكر، وكذا بقوله: "وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ" قال: فصار ذلك مما تقدم ذكره من قولهم: فارس وفوارس، وإن لم يكن مثله بالجملة؛ لأن المعنى الذي يتضمنه نواكس يصلح للمذكر والمؤنث، والمعنى الذي يتضمنه الفوارس لا يصلح إلا للمذكر. هذا ما قال، وهو جارٍ في قوله:

وَمِثْلِي في غَوَائِبِكُم قليلُ، لأنّه إنّما يريد فيمن غاب من رجالكم، ولم يرد أنّ مثله في نسائهم قليل، أو فيمن إليهم من رجال ونساء، فتعيّن أنّه يريد المذكر من جهة قصده. فصار كالفوارس بهذا اللحظ" (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 7/185).

لعلّنا بعد هذا العرض نعود إلى ما ذكره ابن سيده في "نواكس" فقد وجدناه يأخذ بما قاله الزجاجي، وقد ذكر في مُؤَلَّفٍ آخر له(المخصص) أنّه يجوز جمع الكلمة "فواعل" إذا لم يقع فيها التباس ووُصِفَ بها المذكر يقول: "إنهم قد قالوا فوارس كما قالوا حواجز؛ لأن هذا اللفظ يعني فارسًا وفوارس لا يقع في كلامهم إلا للرجال، فلما لم يخافوا الالتباس كَسَّرُوه على فواعل (ابن سيده، د.ت، 16/179).

وإذا ما ربطنا ما قاله ابن سيده عند مَنْ جاء بعده من شُرَّاح أبيات الجمل، فإننا نجد ابن هشام اللخمي يُقدّم مجموعة من الكلمات جمعت على (فواعل) ضرورة فقال: "جمعه "ناكسًا" على "نواكس" ضرورة "كما قالوا: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وغائب وغوائب، وقالوا في المثل: هالك وهوالك، وقالوا: أيضًا "ناجذ ونواجذ، وباسل وبواسل" (اللخمي، 1438هـ، ص667).

أمّا اللبّلي فقد حكم على ما ورد من كلمات على فواعل لمذكر عاقل بالشذوذ أو هي ألفاظ معدودة، فالأولى في "فاعل" أن يكون في فُعّل وفُعَّال، يقول: "أنّه جمع ناكساً على نواكس، وليس بابه، لأنّ فاعلاً إذا كان صفة بابه أن يجمع في المذكر على "فُعّل" و"فُعَّال" نحو: شاهد وشُهَّاد، وشُهَّد، وفي المؤنث على "فواعِل" نحو: ضوارب جمع ضاربة، ولا يجمع المذكر على "فواعل" إلا شاذاً في ألفاظ معدودة، هذا أحدها، وفارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وغائب وغوائب، وهالك وهوالك، وناجذ ونواجذ، وباسل وبواسل" (اللبلي الفهري، 1437هـ- 2016م، ص1022).

والذي يراه الباحث بعد استعراض أقوال النحاة في هذه المسألة أنّ ما ذهبوا إليه، ومنهم ابن سيده، ومَنْ جاء بعده مِنْ شُرَّاح أبيات الجمل، فيه بعد وتأويل غير مستساغ، ولعلّه يؤيد ما يراه بما جاء من كلام نفيس عند عباس حسن بعد أن أورد بيت الفرزدق سابق الذكر .

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرهما –مع كثرتها– تأويلاً غير مقبول " كأن يقول إن مفرد هذا الجمع ليس "فاعلاً" وإنما هو "فاعلة" والأصل: طوائف فوارس، وطوائف نواكس... فالجمع عنده صفة لموصوف محذوف، مفرده فاعلة، فيكون جمعها قياساً على "فواعل". وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس وفي كل هذه التأويلات تكلُّف وتصنُّع معيبان. والحق أن صيغة (فاعِل) تجمع قياساً على "فواعل" سواء أكانت صيغة "فاعل" صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل؛ لكن مراعاة الشرط أفضل لأنّه الأكثر، أمّا من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة، وإنّما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح، وإن كان دونه في القوة". (عباس حسن، د.ت، 654/4– 655).

ثم أخذ عباس حسن في مواصلة سبب الإباحة، وعدم التقيد بالشرط مستنداً في ذلك لما جمعه بعض الباحثين المعاصرين من فصيح مَنْ يحتج بلغته في كثرة مثل هذا الجمع، يقول: "أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط الذي يقضي بألا تجمع صيغة "فاعل" على "فَواعِل" إذا كانت وصفاً لمذكر، فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع في نصوص يحتج بها. ومن هذه الجموع: سابق وسوابق، هالك وهوالك، سابح وسوابح، حاسر وحواسر، قارئ وقوارئ، كاهن وكواهن، عاجز وعواجز، غائب وغوائب، رافد وروافد، حاج وحواج... وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء في كتاب "تاج العروس" ج1: مادة قرآن عند الكلام على: "قوارئ" ونصه: قوارئ كدنانير.. قوارئ كفواعل، قلت إن كان جمع "قارئ" فلا مخالفة للسماع ولا للقياس؛ فإن فاعلاً يجمع على فَواعِل..." وهذا نص قاطع آخر، فلا داعي اليوم للتمسك بالشرط السالف، إلا على أنّه الأفضل، لا على سبيل أنه –وحده– الصحيح". (عباس حسن، د.ت، 655/4).

المسألة الرابعة: (تصغير أصيلاناً)

قال النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلانًا أُسَائِلُها عَيَّتْ جَواباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

(البيت للنابغة في ديوانه، 2017م، ص14، سيبويه، 1408هـ، 321/2، المبرد، 1399هـ، 414/4، البغدادي، 1409هـ، 5/4).

يقول ابن سيده: "أُصَيْلانًا: عَشِيَّةً، وهو تصغير (أَصِيلٍ) على غير قياس" (ابن سيده، 1438هـ، ص435).

ذكر ابن سيده رأيه في كلمة "أُصَيْلانًا" في باب التصغير، ورأى أن تصغيرها على هذا الوجه خرج عن قياس هذا الباب، وإليك بيان المسألة:

كما هو معلوم أن الأصل في التصغير تغيير يطرأ على الاسم لفائدة؛ وهي الاختصار في اللفظ؛ لأننا ندل بالكلمة المصغرة من الموصوف، والصفة بنفس الكلمة، وقد قسَّم الصرفيون التصغير إلى ثلاثة أقسام:

الأول: تصغير قياسي، وهو ليس اهتمامنا في هذه المسألة،

الثاني: التصغير الشاذ عن القواعد الصرفية.

الثالث: التصغير الشاذ لمخالفته شروط المصغر (عبد الجواد، د. ت، ص 82).

وما ذكره ابن سيده عن كلمة "أُصَيْلانًا" جاء مخالفاً لقياس قواعد التصغير الصرفية. فحكم عليها بالشذوذ، فإذا ما بدأنا بما جاء عند النحاة فسيبويه قد ذكر هذه الكلمة "أُصَيْلانًا" في باب ما يحقّر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام فقال: " وسألت الخليل عن قولك: آتيك أُصَيْلاناً؛ فقال: إنما هو أُصَيْلانٌ أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أُصَيْلانًا" (سيبويه، 1408هـ، 3/ 484).

وقد تناول النحاة بعد سيبويه هذا التصغير فتعددت نظرتهم، فالرضي رأى أنّ أصيلاً شاذ على شاذ، والقياس: أُصَيْلات" (الرضى، 1402هـ، 277/1).

بينما قال الأشموني: "وجعلوا من ذلك أُصيلاناً، زعموا أنّه تصغير أُصلان، وأُصْلان جمع أصيل.." (الأشموني، 1375هـ- 1955م، 282/2).

ويظهر أن هذه الآراء لا تستقيم للآتي:

1- أنّ ما قاله سيبويه "أصيلالا" فقد حدث في الكلمة شذوذان؛ الأول في التصغير، والثاني في الإبدال، فقد أبدلت اللام من النون فقيل: "أصيلال" بدل "أصيلان" وهذا من الإبدال الشاذ (عبد الجواد، د.ت، ص 95).

2- أنّ أصيلان هو معنى "أصيل" فلا يصح كونه تصغير جمع، لأنّ تصغير الجمع جمع في المعنى.

3- أنّه لو كان تصغير "أُصْلان" لقيل: أُصَليين؛ لأن فُعْلان وفِعلان إذا كُسِّرا قيل فيهما: فُعالين، كمُصران ومصارين، وكل ما كُسِّر على "فعالين" صُغِّر على فُعَيْلَين. فبطل كون "أُصَيْلان" تصغير "أُصلان" جمع "أصيل"، وإنّما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مُكبِّرها" (ابن مالك، 1402هـ، 4/ 1919م، الخطيب، 1424هـ- 2003م، 2/ 1024-1025).

ولعلّ من المناسب لهذه المسألة أن نربط ما جاء عند ابن سيده بما جاء عند شُرّاح جمل الزجاجي؛ حتى نعرف ما أضافوه إلى هذا التصغير أو أنّهم متأثرون بما قاله ابن سيده؛ إذا ما علمنا أنه أول مَنْ ذكر هذا الرأي بالنسبة لهؤلاء الشُّراح مما وقفت عليه من مصادرهم.

فالبطليوسي قد ذكر "أنّه على غير قياس، كأنّه تصغير أُصْلان، وهذا عكس قياس التصغير؛ لأن الجمع إذا صُغِّر يُصَغَّر على لفظ واحده، وجاء هذا مصغراً على لفظ جمعه" (البطليوسي، 1979م، ص318).

أمّا ابن هشام اللخمي فقد كان أكثر توسعاً من سابقيه في نظرته إلى تصغير كلمة " أُصَيْلانًا" فكان تحليله مبنياً على مبدأ الصحة والخطأ في بيان تصغيرها، فقال: "أُصَيْلانًا" ففيه قولان:

أحدهما: أنّه تصغير (أُصْلان)، وأصلان جمع (أصيل) تقول: (رغيف ورُغفان)، والقول الآخر: أنه بني من (أصيل) اسم على (فُعْلان)، مثل (التُّكلان) و(الغفران)، ثم صغّروه، وهذا القول هو الصحيح والأول خطأ". وعللّ ابن هشام اللخمي ذلك؛ لأنّ (أصلاناً) أكثر العدد وأكثر العدد لا يصغَّر؛ لأنّ تصغير العدد تقليل له، فلو صغَّر الكثير منه لكان مقللاً في حال واحدة، وذلك محال، إلا أن يردَّ إلى أقل العدد ثم يصغَّر، وهذا حكم كل جمع للتكثير" (اللخمي، 1438هـ- 2017م، ص 578- 579).

أمّا الفهري اللبلي فقد اختار "أنه بُني من أَصِيلٍ اسم على "فُعْلاَنٍ" مثل الغُفْرَانِ، ثم صَغَّرُوه" (اللبلي، 1437هـ- 2016م، 2/ 886).

والذي يظهر للباحث أنّ تصغير "أُصَيْلانًا" كما قال ابن مالك إنّما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مُكبرها، ونظيره قولهم في إنسان: أُنَيْسِيَان، وفي مَغرب مُغَيْربان، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها" (ابن مالك، 1403هـ، 1917/4).

فضلاً عمّا تحمله دلالة "أُصَيْلانًا" المصغرة على قصر الوقت و"أُصَيلان": تصغير أصل وهو العَشِيّ، وإنّما صغَّره ليدل على قصر الوقت، وأنّه لشدة حزنه وتوجعه لم يمنعه ضيق الوقت وقصره من الوقوف بالدار، والسؤال عن أهلها" (النابغة، ديوانه، 2017م، ص 14). ويقول القيسي: "إنّما صغره ليدل على قصر الوقت" (القيسي، 1408هـ- 1987، 252/1).

المسألة الخامسة: تصغير " قُدَيْدِيمة"

قال الشاعر:

قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّنِي أَرى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

(البيت للقطامي في ديوانه،1960م، ص44، المبرد، 1399هـ، 272/2، القيسي، 1408هـ- 1987م، 519/1).

يقول ابن سيده: "ورواه بعضهم "قُدَيْدِمَةَ التَّجْرِيبِ"، وليس بشيء؛ لأنّ (قُدَيْدِيمَةَ) تصغير (قُدَّام) لا يكون تصغيرها إلا (قُدَيْدِيمَةَ)؛ لأن قُدَّام رابعة، والألف إذا كانت رابعة فلا بُدَّ من إثبات الياء في حالة التصغير" (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص، 460).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "قُدَيْدِيمَةَ" فرآها تصغير للظرف (قدّام) وعلل ذلك بأنّ ألف (قُدَّام) وقعت رابعة فيجب إثبات الياء في التصغير والجمع.

وإليك تفصيل ما جاء عند النحاة عن هذا التصغير.

فسيبويه قد ذكر في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء تصغير كلمة قُدَيْدِيمَةَ فقال: "اعلم أنك إذا سميت كلمة بخَلْف أو فوق أو تحت لم تصرفها؛ لأنها مذكَّرات. ألا ترى أنك تقول: تُحَيْتَ ذاك، وخُلَيْفَ ذاك، ودُوَيْنَ ذاك ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء، كما دخلت قُدَيْدِيمَةَ ووُرَيّئة" (سيبويه، 1408هـ، 3/ 267).

ويقول المبرد:" ألا تراها قد لحِقت في الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث، فقلت في قدَّام: قُدَيْدِيمَةَ، وفي وراء: وُرَيّئة، وتقديرها: ووُرَيِّعة كما قال:

قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّنِي أَرى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

وكما قال:

يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزاءِ مَسْمُومُ"

(المبرد، 1399هـ، 41/4).

وقد نسب السيرافي هذا التصغير إلى العلويين والتميميين "وسألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون: من قُدَيْدِيمَةَ ومن وُرَيّئة" (السيرافي، 2008م، 4/ 58).

وقد توسّع النحاة في تصغير هذه الكلمة (قُدَيْدِيمَةَ) فالرضي قد نقل تعليل السيرافي في قدَّام، ووراء، فقال: "إنما لحقتها الهاء؛ لأنهما ظرفان، لا يخبر عنهما، ولا يوصفان ولا يوصف بهما، وحتى يتبين تأنيثهما بشيء من ذلك، كما تقول: "لَسَعَتْ العقرب" وعقرب لاسعة، وهذه العقرب، فأنثا تبيينا لتأنيثهما" (الرضي، 1402هـ، 2/ 243).

وقد أطلق النحاة على تصغير(قُدَيْدِيمَةَ) أحكاماً مرة بالشذوذ وأخرى بالندرة، يقول ابن يعيش: "فأمّا الاسم الرباعي فإنّ تاء التأنيث لا تظهر في مصغَّره إذا لم تكن ظاهرة في مكبَّره؛ لأنّها أثقل، والحرف الرابع ينزَّل عندهم منزلة علم التأنيث لطول الاسم به... وقد شذَّ اسمان من الرباعي قالوا: قُدَيْدِيمَةَ ووُرَيِّئة تصغير قدَّام وراء" (ابن يعيش، 1434هـ، 2013م، 5/229- 230).

وقد رأى ركن الدين الأستراباذي أنّ هذا التصغير من الشاذ المخالف للقياس (ركن الدين الأستراباذي، 1425هـ، 346/1).

ومن النحاة مَنْ رأى هذا التصغير (قُدَيْدِيمَةَ) من النادر يقول المرادي: "ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم في وراء ورُيِّئة بالهمزة وفي أمام: أميمة، وفي قدَّام: "قُدَيْدِيمَةَ" (المرادي، 1422هـ- 2001م، 3/ 1439). ويقول ابن الجوزية: "ويندر لحاق التاء فيما كثر على الثلاثي –أي زاد عليه– ومنه قولهم في تصغير إمام أميمة وفي تصغير قدَّام قُدَيْدِيمَةَ" (ابن الجوزية،

1422هـ- 2002م، 2/ 936). وبه قال الشاطبي: "يعني أن ما زاد على الثلاثي قد جاء فيه لحاق التاء في التصغير نادرًا" (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 412/7).

فإذا ربطنا ما جاء عند هؤلاء النحاة بما بدأنا به المسألة من رأي ابن سيده، فإنّا نجده قد سبق شُرّاح أبيات الجمل بهذا الرأي، فتأكيده على تصغير "قُدَيْدِيمَةَ" بقوله: "وقدَّام" لا يكون تصغيرها إلا "قُدَيْدِيمَةَ" (ابن سيده، 1438هـ، 2017م، ص460)، وكان ابن سيده قد حكم أيضاً على تصغير "وراء" بـ "وُرَيِّئَة" كما جاء في المخصص فقال: "وراء الذي هو اسم الجهة تصبت في التحقير فقيل: وُرَيِّئَة" (ابن سيده، د.ت، 37/16).

كذلك نجد ابن سيده قد رفض في مؤلف آخر (المخصص) تصغير "قُدَيْدِيمَةَ" وبيَّن سبب رفضه بأنه شاذ عمّا كثر سماعه فضلاً عن أن هذا التصغير لا يكون إلا على أصل مرفوض. يقول الشاعر:

وَقَدْ عَلَوْتَ قُتُودَ الرَّحْلِ يُسْعِفَنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزاءِ مَسْمُومُ"

ولحاق الهاء في الضرب شاذ عمّا عليه استعمال الكثرة، وإنّما جاء على الأصل المرفوض" (ابن سيده، د.ت، 83/16).

أمّا باقي شُرّاح أبيات الجمل فذكروا بيان الحكم من هذا التصغير، يقول ابن هشام اللخمي: "تصغير "قُدَيْدِيمَةَ" بالياء، ومثلها وُرَيِّئَة، وإنّما أدخلوا الهاء في تصغير (وراء) و(قدَّام) وإن كانتا قد جاوزتا ثلاثة أحرف؛ لأن باب الظروف التذكير، فلما شذتا في بابهما فرقوا بينها وبين غيرها، فأدخلوا فيهما علامة التأنيث" (اللخمي، 1438هـ- 2016م، ص595).

والذي نراه في هذا التصغير "قُدَيْدِيمَةَ ووُرَيِّئَة" أنّه من الشاذ الذي لا يقاس عليه للآتي:

1- الأصل في قواعد التصغير أنْ تكون مطردة ومنضبطة ولا يُخْرَج على هذه القواعد، فإذا ما وردت بعض الكلمات يمكن أن تدرج ضمن ما يحفظ ولا يقاس عليه، وهو ما ينطبق على "قُدَيْدِيمَةَ ووُرَيِّئَة".

2- ما حكاه أئمة اللغة كالسجستاني، فقال: "إنّ هذا ليس بثبت" (ابن مالك، 1402هـ، 243/1).

3- نؤيد ذلك أيضاً بما قاله ابن الأثير: "والبصري لا يعرف هذا التقسيم، إنما يصغّر الجميع بغير تاء" (ابن الأثير، 1420هـ، 173/2).

المسألة السادسة: النسب إلى "يَمَانيا"

قال الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عبشميَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِياً

(البيت لعبد يغوث، الضبي، د.ت، ص158، القيسي، 1408هـ- 1987م، 849/2، البغدادي، 1409هـ، 201/2)

يقول ابن سيده: "وقوله: "يَمَانِياً" نَسَبٌ، على غير قياس، إنّما حكمه يَمَنِيًّا، لكنهم حذفوا إحدى يائي النسب وألحقوا الألف، ونظيره قولهم في النسب إلى الشأم: شآم، إنما كان حكمه شآمي، فحذفوا إحدى يائي النسب ثم ألحقوا الألف فقالوا: شآم" (ابن سيده، 1438هـ، ص 472).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في "يَمَانِياً" فبين أنّه لا يجوز النسب إليها على هذه الصورة، مما يجعلها تخرج من القياس، وكان الأولى أن ينسب لها على يَمَنِيًّا، فحملها على نظيرتها كلمة "شآم". وعلل ابن سيده لما رآه بأنّهم حذفوا إحدى يائي النسب وألحقوا بهما الألف.

كما هو معلوم أنّ الصرفيين قد وقفوا مع باب النسب فاستقرأوه على ما سُمع من كلام العرب واستخلصوا له معايير وضوابط انتهوا إليها، ورصدوا التغيرات التي تطرأ على الاسم إذا نُسب إليه، فالأصل في النسب ياء مشددة تلحق آخر الاسم يكسر ما قبلها (ابن عصفور، د.ت، 2/ 309، الأشموني، 1375هـ- 1955م، 176/4). وقد ارتبط بإلحاق هذه الياء المشددة تغير بالاسم المراد النسب إليه، فنقول في مكة: مكيّ، وقد وضع الصرفيون قواعد للنسب لا يخرج عليها فرأوا كثيرًا من الأسماء تخضع لهذه القواعد (ابن مالك، 1402هـ، أبو حيان، 1418هـ- 1988م، 599/1)، ولا يهمنا في هذا المقام ذكرها؛ لأنّها خارجة عما ذهب إليه ابن سيده. فما خرج عن هذه القواعد حكم عليه الصرفيون بالشاذ الذي لا يقاس.

فهو الذي يعنينا في هذه المسألة. فالنسب إلى كلمة "يَمَانِياً" جاء مخالفاً لما اطرد من قواعد النسب كما أشرنا إلى ذلك في بداية المسألة، فسيبويه قد بيّن ذلك في "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة ... ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشَّأْم: شآمٍ، وفي تِهامة: تَهامٍ، ومن كسر التاء قال: تِهامِيٌّ، وفي اليمن يَمان. وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها فقلت: أرأيت تِهامَة، أليس فيها الألف؟ فقال: إنّهم كَسَّرُوا الاسم على أن يجعلوه فَعَليّا أو فَعْلِيّاً، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف، كأنهم بنوه تَهَمِيٌّ أو تَهْمِيٌّ، وكأن الذين قالوا: تهَامِ، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحتهم التاء في تِهامة حيث قالوا: تهام يدلك على أنهم لم يَدَعوا الاسم على بنائه.

ومنهم من يقول: تهامِيٌّ ويمانِيٌّ وشآمِيٌّ، فهذا كبَحْرانِي وأشباهه مما غُيِّرَ بناؤه في الإضافة. وإنْ شئت قلت: يَمِنِيٌّ" (سيبويه، 1408هـ، 3/336- 338).

وذكر السيرافي أن شَام ويمان وتَهام أصلها شامي وتَهمْي ويمني، ثم أسقطوا إحدى ياءي النسب وعوضوا مكانها ألفاً قبل آخر المنسوب إليه وبيّن أن تَهَام فاسم للبقعة المعروفة تِهامة والنسبة إليها تهاميّ، ومن قال: تَهَام قدر أنّ الألف في تِهامة تحذف وتفتح التاء فيبنى الاسم على تَهَم أو تَهْم ثم ينسب إليه كما ينسب إلى يَمَن وشام وتخفف ياء النسبة وتزاد ألف عوضاً منها كما فعل بِشام ويمان (السيرافي، 2008م، 4/ 96- 97).

ورأى الرضي أنّه جاء "يَمَانٍ وشَآمٍ وتَهَامٍ" لا رابع لها. وأنّ الأصل: يمنيّ وشأْميّ، وتَهَميّ، والتَّهَم تِهامَة، فحذف في الثلاثة إحدى ياءي النسبة وأبدل فيها الألف، وجاء يَمَنِيٌّ وشَأَميٌّ على الأصل، وجاء تِهامِيٌّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهامة، وجاء يماني وشآمي وكأنّهما منسوبان إلى يمَان وشآم المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف (الرضي، 1402هـ، 2/83)، وذكر أنّ المراد "بيمان وشآم في هذا موضع منسوب إلى الشأم واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب. وجوَّز الرضي أن يكون "يمانيّ وشآميّ" جمعًا بين العوض والمعوض منه، وأن يكون الألف في "يمانيّ" للإشباع كما في قوله:

يَنْباعُ مِنْ ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ وشآمي محمول عليه"

(البيت لعنترة، ديوانه، د.ت، ص 148، ابن جني، د.ت، 3/ 121، البغدادي، 1409هـ، 3/540)

وقد رأى النحاة أن النسب إلى (يمانيا وشآميا) شاذ؛ لأنّه جمع بين ياء النسبة والألف، يقول أبو حيان: "وشذ الجمع بين ياءي النسب والألف" (أبو حيان، 1408هـ- 1988م، 2/ 634).

ويقول ابن عقيل: "وقد يُعَوَّض من إحدى ياءي النسب، ألف قبل اللام، أي قبل لام الكلمة، كقولهم في يمنيّ: يمان، وقولهم في شاميّ: شام، فيصيران كقاضٍ، وهو شاذ"، قال:

تَهامُون، نجديُّون، كيداً ونجدةً لكلِّ أناسٍ مِن وقائِعهم سَجْلُ

(أبو حيان، 1408هـ- 1988م، 2/635).

وشذ اجتماعها – قالوا : يمانيّ وشآميّ" (ابن عقيل، 1402هـ، 3/ 386).

وإتمامًا لرأي ابن سيده عن النسب لـ "يمانياً" نشير إلى أنّه قد ذكر في مؤلف آخر له رأيه عن النسب إلى "تهامة" فقال: " فإن قلت: فإن في تهامة ألفًا، فلم ذهب في تهام إلى الألف عوض من إحدى ياءي النسبة؟" (ابن سيده، د.ت، 13/242، العايد، 1431هـ، 2003م، ص 256).

ولعلّ من المناسب لرأي ابن سيده أن نذكر ما جاء عند شُرّاح أبيات الجمل؛ لنعرف ما أضافوه إلى النسب لكلمة "يمانيا" .

فاللبلي الفهري، قد أورد رأي ابن سيده السابق، إلا أنّ (يَمَان) هي اللغة الفصيحة كما حكي ذلك عن ابن خالويه: "وقوله يَمَانيا": منسوب إلى اليمن على غير قياس، والقياس: يَمَنِيٌّ، فحذفت إحدى الياءين، وعُوِّضَ منها الألف، وحكى ابن خالويه (ابن خالويه، 1438هـ- 2017م، ص81) أنه يقال: رَجُلٌ يَمَانٍ، وهي اللغة الفصيحة، ويَمَانِيٌّ ويَمَنِيٌّ.." (اللبلي الفهري، 1437هـ- 2016م، 930/2).

والذي يميل إليه الباحث في هذه المسألة، أنّ الأصل في باب النسب أن يسير على قواعد محكمة نصّ عليها الصرفيون من أجل ضبط ما استقرأوه من كلام العرب. ولكن هناك ما خالف هذه القواعد، فجاءت كثير من الكلمات المنسوب لها كما قال السيوطي "قد كثر في كلامهم، فهو أكثر من أن يحصى (السيوطي، 1407هـ، 175/6).

ويرى الأستاذ عباس حسن أنّه يترتب على هذه الأمثلة المخالفة أمران واجبان (يهمنا الأول منهما):

أولهما: الحكم بشذوذها وعدم القياس عليها.

ومن النسب المسموع الخاضع للحكم السالف، يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة، فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمة، فقالوا في يمنيّ: يماني، وفي شَامِيّ: شَأَمِي، بياء واحدة فيهما ساكنة ويصير الاسم بهذا منقوصًا؛ تقول قام اليماني، ورأيت اليماني، ومررت باليماني، وتحذف الياء عند تنوينه.. وهكذا، ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً في ضرورة الشعر" (عباس حسن، د.ت، 745/4- 746).

المسألة السابعة: القلب المكاني في "أيس"

قال الشاعر:

يَا مَرْو إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

(البيت للفرزدق، 1418هـ، ص381، سيبويه، 1408هـ، 257/2، ابن السيرافي، 1979م، 350/1)

يقول ابن سيده: "وحكى يعقوب: أَيِسَ، وزعم أنّها لغة في يَيْئِسُ، وليس بلغةٍ؛ لأنه لم يجيء له مصدر، ولو كان لكان له مصدر، وإنّما أَيِسَ منقول من يَائِس، فتفهّمه فإنّه دقيق جدًّا" (ابن سيده، 1438هـ-2017م ص322- 323).

ذكر ابن سيده في هذه المسألة خلافًا صرفيًّا في القلب المكاني، رأى فيه مخالفة ما حكاه ابن السكيت بأنّ "أَيِسَ" منقول من "ييئس" واستدل على ما قاله بأنّ الفعل "يَيْئِسُ" لا مصدر له. وإليك بيان هذه المسألة:

لعلّ من المناسب للمسألة أنْ نشير بشكل سريع إلى المقصود من القلب المكاني.

القلب المكاني" أنْ يتغير موقع الحرف أو الحرفين في الكلمة، بنقلهما من مكان إلى آخر، يقول الرضي: يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً" (الرضي، 1402هـ، 21/1). فإذا ما أردنا تتبع ما جاء عند العلماء في هذا الخلاف، فيعقوب بن السكيت قد ذكر طرفًا منه، فقال: "وقد يئست من الأمر أيأس منه يأسا، وأيست لغة، وآيَسُ أفعل".(ابن السكيت، د.ت، ص151)

وقد فتح هذا الرأي عن ابن السكيت تعدد آراء العلماء عن القلب المكاني في هذا الفعل، فابن جني قد قال: "الأمر كما ذكر؛ لأنّه إذا كان كل واحد منهما يتصرف في وجوه التصرف، ويُسْتَعمل مصدرُ هذا الذي هو أصله، كما يستعمل هذا، لم يكن أحدهما أولى بأن يكون أصلاً لصاحبه من أن يكون الآخر أصلاً له. ألا ترى أن "أَيِسَ" لما كان لا مصدر له، حكم عليه بأنه مقلوب من "يَئِسَ"؟ وذلك أنه يقال: "يَئِسَ ييأس يأسًا، وأيِسَ يَأْيَسُ يَأْسًا"، فـ "اليأْس" مستعمل في الفعلين جميعًا، ولا يقول أحد "أَيْسًا" (ابن جني، 1373هـ- 1954م، 105/2). وقد قال الإمام الجوهري أن "أَيِسَ لغة في يئس، وأن مصدرهما واحد (ابن منظور، 1414هـ- 19/6).

أمّا ابن سيده فقد رد مذهب ابن السكيت، ويكاد يكون الوحيد من شُرّاح أبيات "جمل الزجاجي" الذي انفرد بهذا الرأي، وهو في ذلك مخالف لما ذهب إليه ابن جني من أنّه مقلوب "يَئِسَ" بل رآه مقلوب من يائِس. وقد أشار ابن سيده إلى شذوذ يَيْئِسُ في المحكم فقال: "ويَيْئِسُ عنه، وهو شاذ" (ابن سيده، 1421هـ، 2000م، 632/8).

وقد تناقل العلماء اللاحقون هذا الرأي عن ابن سيده فذكروا أنه ليس بلغة بل هو من المقلوب: "ابن سيده: أيست من الشيء مقلوب عن يئست، وليس بلغة فيه، ولولا ذلك لأعلوه، فقالوا: إست أآس كهبت أهاب، فظهوره صحيحاً يدل على أنّه إنّما صح؛ لأنه مقلوب عما تصح عينه، وهو يَئِسْتُ، لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى" واحد (الأستراباذي، 1402هـ، 321/1، ابن منظور، 1414هـ- 19/6).

ولعل ما ذهب إليه ابن سيده ما نميل إلى الأخذ به للآتي:

1- تنص القاعدة كما قال الحريري: "والمقلوب لا يتصرف تصرف الأصل ولا يكون له مصدر" (الحريري، 1430هـ- 2009م، ص153).

2- ما استدل به البصريون أن يقل أحد اللفظين في التصرف عن الآخر، فيكون الأكثر تصرفاً هو الأصل، والآخر هو المقلوب (الصاعدي، 1422هـ- 2002م، 647/2).

3- فيه تصحيح اللفظ مع وجوب الإعلال، كقولهم: أَيِسَ ويَئِسَ، فإنّ الأول مقلوب عن الثاني؛ إذ فيه موجب الإعلال، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وترك الإعلال دليل على أنّه مقلوب من: يَئِسَ (الصاعدي، 1422هـ- 2002م، 648/2).

4- إنّ الأخذ بالقلب – كما رأى ابن سيده- يبعد الكلمة عن الشذوذ، يقول ابن عقيل: "ومع هذا أيس مقلوب، وذلك لوجود شاهد القلب فيه، وهو سلامة الياء من الإعلال، فلم يقولوا : آسَ، فعاملوا الياء متأخرة، معاملتها متقدمة، وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء؛ لأن القلب، وإن كان لا ينقاس، أوسع وأكثر من الشذوذ" (ابن عقيل، 1402هـ، 212/4).

المسألة الثامنة: القلب المكاني في كلمة (أفعى)

قال الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عجباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

(البيت للعجاج، ديوانه، 2/ 296، بلا نسبة في الكتاب 285/2، ابن الشجري، 1402هـ، 596/2، ابن يعيش، 1434هـ- 2013م، 371/4، ابن هشام، د.ت، 132/4)

ويُرْوَى "مِثْلَ الأَفَاعِي" (قطرب، 1405هـ- 1985م، ص32، الزجاج، 1414هـ- 1994م، ص124، الفارسي، 1406هـ- 1986م، ص199)

يقول ابن سيده: "وعندي الأفعى مقلوب موضع العين إلى اللام كأنّه في الأصل (أَفْوَعٌ)، وإنّ لم يستعمل ذلك؛ لأنّا قد وجدنا الفوعة التي هي حرارة السُّمِّ، فدلّنا ذلك أنْ أفعى إنّما هو في الأصل أَفْوَعٌ، وأنّ "أَفْعَوَانَ" في الأصل إنّما هو أفوعان وإنْ لم يتكلم بذلك" (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص487).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "أفعى" فرأى أنّ فيها قلباً للعين إلى اللام على الأصل (أَفْوَعٌ)، وقد استند ابن سيده إلى دليل الاشتقاق؛ لأنّ الفوعة التي هي حرارة السُّمِّ، وقاس عليها أفعوان التي هي الأصل "أفوعان" وإنْ لم يتكلم بذلك. وإليك بيان هذه المسألة:

ذكر سيبويه (أفعى) في باب "ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام وذلك: أَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسمًا، وقد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأنّ الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد... وعلى هذا المثال جاء أَفْعًى، كأنّه صار عندهم صفة وإنْ لم يكن له فعلٌ ولا مصدر"(سيبويه، 1408هـ، 200/3-201).

فسيبويه في هذا النص بيّن وزن كلمة "أفعى" على أفعل على اعتبار أنّ الهمزة زائدة وبعدها ثلاثة أحرف، وكذلك أشار سيبويه إلى أن (أفعى) لا فعل له ولا حدث.

ويقول سيبويه في موضع آخر: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال... فالاسم: أُفْعُوانٌ"(سيبويه، 1408هـ، 242/4-247).

وقد نُقِل عن أبي علي الفارسي أن (أفعى) مقلوب وأصله أيفع هو من يافع. يقول المرادي: "وقال الفارسي: هو مقلوب وأصله أيفع هو من يافع". (المرادي، 1422هـ، 2001م، 3/ 1195).

وذهب ابن جني إلى أنه مقلوب وأصله "أفوع" من فوعة السم" (المرادي، 1422هـ، 2001م، 3/ 1195).

فكأن ابن جني قد رأى تقدير القلب مستدلاً عليه بالاشتقاق الأكبر، كما قال ذلك الشاطبي (الشاطبي، 1428هـ- 2007م، 596/5).

وقد اقتفى ابن سيده أثر ابن جني، إلّا أنّه زاد فقاس في القلب "أفعوان" فرآها في الأصل "أفوعان" وإن لم يتكلم بذلك" (ابن سيده، 1438هـ، ص487). ولم يذكر شُرّاح أبيات الجمل أي توجيه صرفي لكلمة (أفعى).

ويقول الرضي قوله "أفعوان أُفْعَلان" إنما ذلك لمجيء فَعْوَة السم، وأرض مفعاة، ولولا ذلك لجاز أن يكون فعلوان كعنفوان" (الرضي، 1402هـ، 341/2- 342). وما قاله الرضي بتقديم العين على الواو غير صحيح، والذي جاء هو (فوعة) بتقديم الواو، وأفعى مما حدث فيه قلب مكاني. وكذا الأفعوان، وأصل أفعى أفوع، وأصل أفعوان أفوعان" (الرضي، 1402هـ، 341/2- 342).

بينما ذهب أبو البقاء العكبري إلى: "أن أصل الكلمة من (الفَعْو) وهو السم" (العكبري، 1416هـ، 238/2).

ومن النحاة من رأى أن "أفعى" على "أَفْعل" كما أشرنا إلى ذلك عند سيبويه؛ يقول أبو البقاء العكبري: "فالفاء والعين والواو أصول، ووزن أفعى: أفعل" (العكبري، 1416هـ، 238/2).

ويقول أبو حيان: "ووزن أَفْعَى: أَفْعَل، ولامه واو كقولهم: أُفْعُوَان، وهمزته زائدة لقولهم: مفعاة" (أبو حيان، 1418هـ، 1988م، 860/2).

والذي يظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه ابن سيده فيه بعدٌ؛ لأنّ الأصل في البناء الصرفي أن يحمل على الاطراد والكثرة.

ولعل حمل كلمة "أفعى" على أفعل هو الوجه؛ لأن (أفعل) أكثر من فعلى، يقول ابن جني: " وأفعل أكثر من فعلى" (ابن جني، 1405هـ- 1985م، 42/1).

ويقول السخاوي: "وكثرت زيادة الهمزة أولاً في الاسم والصفة والفعل" (السخاوي، 1415هـ- 1995م، 82/1). إضافة إلى أن الكثير الذي عرف بالاشتقاق زيادة الهمزة نحو (أعشى، وأعمى) فثبت بذلك أن الهمزة زائدة، قُضِي على الألف في آخره بأنها منقلبة عن حرف أصلي" (ابن يعيش، 1393هـ- 1973م، ص 320).

المسألة التاسعة: الإعلال في كلمة (فتوة)

قال الشاعر:

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ

(البيت للربيع بن ضبع الفزاري، سيبويه، 1408هـ، 208/1، ابن مالك، 1402هـ، 1667/3، البغدادي، 1409هـ، 381/7).

يقول ابن سيده: "وأمّا الفُتُوّة فإنّما انقلبت فيه الياء واواً لمكان الضمة التي قبلها، كما قالوا: لَتَقْضُو الرجلُ، وإنما أصله لتَقْضِيَ؛ لأنّه من قَضَيْتُ، لكنَّ الضمة التي في الضاد قُلبت الياء فيه واواً، وهذا القلب لا يُعْتَدُّ به؛ لأنّه عارضٌ" (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص 456).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "الفُتُوّة" فذكر أنّه وقع فيها إعلال بقلب الياء واواً لعلة وجود الضمة قبلها ثم قاسها على قضُو الرجل، ورأى أنّ هذا الإعلال (القلب) غير معتد به؛ لأنّه عارض.

لعلّ من المناسب لما ذهب إليه ابن سيده أن نشير إلى تعريف الاسم المقصور، يقول ابن الحاجب: "المقصور: ما آخره ألف مفردة كالعصا والرحى" (الرضي، 1402هـ، 324/2، ابن يعيش، 1434هـ- 2013م، 43/6- 43).

وتوسّع ابن يعيش في المقصور فقال: "والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف، وقال بعضهم: ما وقعت في آخره ألف لفظًا.. وهذه الألف التي تقع آخرًا على ضربين: تكون منقلبة، وزائدة، ولا تكون أصلاً البتة في اسم متمكن.. فأمّا المنقلبة عن الواو والياء فنحو: رجا، وقَفَى، وفتى، ورحى، فرجَا وقفا من الواو لقولهم في التثنية: رجوان وقفوان، وفتى ورحى من الياء لقولهم: فتيان ورحيان" (ابن يعيش، 1434هـ- 2013م، 43/2- 43).

وما جاء عن الاسم المقصور بهذه الصورة يجعلنا نربط كلمة الفتوة التي ظهر فيها رأي ابن سيده، وما حصل فيها من تغيير صرفي، ارتبط بباب الإعلال (القلب). وسوف نجعل حديثنا موجهاً لهذه الكلمة (الفتوة) دون النظر إلى شروط الصرفيين في هذا القلب، لأنّ كتب الصرف قد فصّلت ذلك (الرضي، 1402هـ، 95/3، ابن عصفور، 1996م، 523/2).

فسيبويه ذكر هذا القلب فقال: "وتُبدل مكان الياء في فُتُوٌّ وفِتْوَةٍ، تريد جمع الفتيان، وذلك قليل. كما أبدلوا الياء مكان الواو في عُتِيٍّ وعُصِيٍّ، ونحوهما" (سيبويه، 1408هـ، 241/4). ويقول في موضع آخر: "أمّا الفتوة والندوة فإنّما جاءت فيهما الواو لضمة ما قبلهما، مثل لقضو الرجل من قضيت" (سيبويه، 1408هـ، 387/3)

وقد وسّع السيرافي ما قاله سيبويه: "يعني أنّ الفتو كان حكمه أن يكون الفتي، والفتوة الفتية؛ لأن الفتو جمع فتى، والفتوة مصدره وأصلها الياء؛ لأنك تقول فتى وفتيان، وهؤلاء فتية وفتيان. وكان

ينبغي أنْ يكون الفتى؛ لأنّ فتو فعول ولام الفعل ياء فيكون على فُتُوى، وتجتمع الواو والياء والأول منهما ساكن، فتقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء ثم تكسر التاء لتسلم الياء، وإنما قالوا: فتوة فقبلوا الياء واواً" (السيرافي، 2008م، 5/ 130).

ويقول الرضي: وقالوا: الفُتُوَّة والندوة والأصل الفُتُوية والنُّدُوْية"(الأستراباذي، 1402هـ، 214/3). ويقول ابن عقيل في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: 36]"، وقيل هو واوي لقولهم في المصدر الفتوة، وعند سيبويه فتوة شاذ" (ابن عقيل، 1402هـ، 4/ 137). وهو ما ذهب إليه ركن الدين "أنّ الفتوة شاذ عند مَنْ يقول فتى يائي" (ركن الدين الأستراباذي، 1425هـ، 1037/3).

وإذا ما عدنا إلى ما قاله ابن سيده وربطه بما جاء عند النحاة؛ فإننا نجده قد أخذ بما قالوا، لكنّه قد سبق شُرَّاح أبيات جمل الزجاجي في التوجيه الصرفي السابق لكلمة "الفُتُوَّة" ولم يتطرق مَنْ بعده لهذا لتوجيه. ويبدو أنّ هذا القلب (الإعلال) كما قال ابن سيده لا يعتد به؛ لأنه عارض، ويمكن أن نربط ما قاله بما سبقه به ابن جني يقول: "فأمّا قولهم "الفُتُوَّة" و"النُّدُوَّة" و "الفُتُوّ" قال:

فِي فُتُوٍّ أَنا رَابِئُهُمْ مِن كَلالِ غَزْوةٍ ماتُوا

(البيت لجذيمة بن الأبرش، ابن سلام الجمحي، د.ت، 38/1، ابن جني، 1405هـ- 1985م، 588/2، البغدادي، 1409هـ، 567/4)

فأصله "الفُتُوية" و"النُّدُوْية" و"الفُتُوْي" ولكنهم أبدلوا الياء واواً للضمة قبلها، ولم يعتدوا بالواو الساكنة حاجزاً لضعفها، فلما قلبوا الياء واواً أدغموا الأولى فيها، فصحت، لأنّ الأولى حصَّنتها بإدغامهم إيّاها فيها، ولولا أنّ الأولى أُدْغِمت في الآخرة لما جاز أن تقع واو في اسم طرفاً بعد ضمة، وهذا واضح.

ويدل على أن "النُّدُوَّة" من الياء قولهم لفلان تكرم وندى بالإمالة فدلت الإمالة على أنه من الياء" (ابن جني، 1405هـ- 1985م، 588/2).

والذي نميل إليه في هذه المسألة ما رآه ابن مالك بإجماع كلام العرب في كون فتى يائية، وما عداه شاذ، يقول: "وشذ تغليب الواو في قولهم فُتيٌّ وفُتُوٌّ حكاه الفراء، ويمكن أن يكون فتوان حكاه يعقوب، فلام فتى على هذه اللغة واو، والأعرف كونها ياء لإجماع العرب على فتية وفتيان" (ابن مالك، 1422هـ- 2002م، ص152).

المسألة العاشرة: الإبدال في (حَسِينَ)

قال الشاعر:

سِوَى أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِينَ به فَهُنَّ إِلَيْه شُوسُ

(البيت لأبي زبيد الطائي، ديوانه، 1967م، ص96، ابن يعيش، 1434هـ- 2013م، 307/1- 308).

يقول ابن سيده: "الأصل في (حَسِينَ، حَسَسْنَ) فأَبْدَلَ من السين الأخيرة ياء، وهذا بدل نادر؛ لأنّ الياء لا تُبْدَلُ من السين، ووجه ذلك كراهيةُ اجتماع المثلين كما قالوا: تظنَّيت في تظنَّنْتُ، ولا أَمْلاهُ في لا أَمُلُّه" (ابن سيده، 1438هـ- 2017م، ص 548- 550).

ذكر ابن سيده رأيه الصرفي في كلمة "حَسِينَ" فرآها في باب الإبدال حيث أبدل من السين الثانية (ياءًا) وهو من الإبدال النادر، وعلل سبب هذا الإبدال كراهية اجتماع المثلين كما قالوا: تظنَّيت في تظنَّنْتُ، ولا أَمْلاهُ في لا أَمُلُّه.

ما قاله ابن سيده يتطلب منا بحث هذه المسألة في باب الإبدال. كما معلوم عند الصرفيين أنّ الإبدال "جعل حرف مكان حرف آخر، يقول ابن يعيش: "معنى البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف آخر في موضعه إما ضرورة، وإمّا استحسانًا" (ابن يعيش، 1393هـ- 1973م، ص213-214). ومن صوره إبدال حرف علة من حرف صحيح.

فقد ذكر سيبويه ذلك في باب الإبدال فقال: هذا باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطردٍ.

وذلك قولك: تسرَّيْتُ، وتَقَصَّيْتُ من القصة، وأمليت. كما أن التاء في استَتُّوا مُبْدَلة من الياء، أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد كما فعلوا ذلك في أَتْلَجَ وبدلُها شاذٌ هنا بمنزلتها في سِتٍّ. وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد" (سيبويه، 1408هـ، 424/4).

وقد ذهب المبرد إلى أنّ التضعيف مستثقل، فرأى أنّ الإبدال أولى في ذلك، يقول: "واعلم أنّ التضعيف مستثقل وأنّ رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه... وذلك قولهم في تقضَّضْت: تقضَّيت، وفي أمللت: أمليت. وكذلك تسرَّيت في تسرَّرت والدليل على أن هذا إنما أُبدل لاستثقال التضعيف في قولك: دينار، وقيراط، والأصل: دنَّار، وقرَّاط" (المبرد، 1399هـ، 381/1).

أمّا الكوفيون فقد نقل السيرافي عنهم الشاهد السابق:

سِوَى أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِينَ به فَهُنَّ إِلَيْه شُوسُ

فهو ليس من باب الإبدال على هذه الرواية، فيكون على ذلك من باب إدغام المضاعف (السيرافي، 1405هـ- 1985م، ص 85).

وعليه فإننا لا نريد مناقشة ما ارتبط بهذه الرواية من توجيه صرفي؛ لأنّه يخالف ما جاء عند ابن سيده.

أمّا الزجاجي فقد ذكر البيت السابق في "باب من شواذ الإدغام" ويبدو أن في رأيه بعدًا؛ لأنّ رواية "حَسِينَ به" في باب الإبدال لا الإدغام الشاذ.

بقي أن نذكر ما جاء عند شُرّاح أبيات الجمل؛ لنرى موقفهم مما جاء عند ابن سيده، فابن هشام اللخمي توسّع في توجيه البيت فرأى كلمة "حَسِينَ به" قائمة على الإبدال بين إحدى السينين ياء قياساً على تظنَّيت، استند فيه إلى ما جاء عند المبرد، ورأها الأقيس، وقد زاد ابن هشام اللخمي عما جاء عند ابن سيده أن البيت قد روي "أَحَسْنَ به" على اللغة الثانية، فضلاً عن ذلك فإن أضاف رأياً فيه لغة ثالثة فصيحة فأبدل من إحدى السينين ياء، كما قالوا: (تظنَّيت)، وأصله (تظنَّنت)، فأبلدوا من إحدى النونين ياء، وكما قالوا: (دينار) والأصل: (دنّار)، فأبدلوا من إحدى النونين ياء، وكما قالوا (ديباج) والأصل: (دِبَّاج)، فأبدلوا من إحدى الباءين ياء، وكما قالوا (قيراط) والأصل: (قِرَّاط)، فأبدلوا من إحدى الراءين ياء، وكما قالوا: (ديوان)، والأصل: (دِوَّان)، فأبدلوا من إحدى الواوين ياء وقالوا: (تسرَّيت) والأصل (تسرّرْت)، فأبدلوا من إحدى الراءين ياء، وهو كثير في لغة العرب، وكذلك قال أبو العباس، وهو أقيس؛ لكثرته، ويروى: "أَحَسْنَ به" على اللغة الثانية، والأصل: "أَحْسَسْنَ"، فحذف السين الثانية؛ تخفيفًا، وذلك لكثرته في كلامهم وكراهتهم التضعيف، واللغة الفصيحة، وهي التي ليس فيها بدل ولا حذف، وذلك: (أَحْسَسْتُ) و(مَسَسْتُ) و(ظَلَلْتُ)" (اللخمي، 1438هـ- 2017م، ص678).

والذي يبدو للباحث أن ما ذهب إليه اللبلي الفهري هو ما يراه مناسبًا لكلمة "حَسِينَ به" إذا ما علمنا أنه قد أخذ برأي ابن سيده وأضاف له أن ما قاله الزجاجي بإدخال البيت في شواذ الإدغام ولا علاقة فيه بالإدغام، بل رآه من شواذ الإعلال، يقول: "قوله "حَسِينَ به" فأبدل من إحدى السينين ياءً، كما قالوا: تظنَّيْتُ، وأصله: تظنَّنْتُ، فأبدلوا من إحدى النونين ياءً. وأدخل الزجاجي هذا البيت في شواذ الإدغام، وليس منه، بل هو من شواذ الإعلال؛ لأنّ أصله كما تقدم: حَسَسْنَ، فأبدل من السين الأخيرة ياءً كما تقدم، فهو بدل نادر؛ لأن الياء لا تبدل من السين" (اللبلي الفهري، 1437هـ- 2016م، 1040- 1041).

كذلك "فالراجح أن المضعف هو الأصل والمفكوك هو الفرع فنحو: امللْتُ أصل "أَمْلَيْتُ" و"تَظَنَّنْتُ" أصل "تَظَنَّيْتُ"، و"دِنَّار" أصل "دينار". وهذا مذهب جمهور اللغويين من القدامى والمعاصرين، وهو ما تتضافر عليه الأدلة وينسجم مع طبيعة اللغة". (الصاعدي، 1423هـ، ص41).

الخاتمة

1- عاش ابن سيد في عصر شهدت فيه الأندلس اضطرابات وفوضى سياسية خلّفت الكثير من الدويلات التي توزعت في أرجاء هذه البلاد الواسعة فقد انضوى ابن سيده تحت عصر ملوك الطوائف، ولعل مَنْ يقف على هذه الحقبة الزمنية يعتقد أن الحركة العلمية قد أصابها التأخر والتقهقر كما أصاب البلاد، لكن الحركة العلمية قد شهدت نهضة تابعت تطورّها، ولم تكن حركة العلوم اللغوية بعيدة عن هذا التقدم، فعاصرت هذه الفترة وجود مجموعة من العلماء الأفذاذ، امتلأت المكتبة العربية بكتبهم التي حملت آراءهم التي كانت دليلاً على حركة لغوية ونحوية، لا تقل عما هو موجود في المشرق العربي، فبرز أبو عمر الطلمنكي، وصاعد بن الحسن البغدادي، وابن سيده، والأعلم الشنتمري وغيرهم.

2- أكدّ البحث المكانة العلمية العالية التي وصل لها ابن سيده كعلم بارز استطاع أن يشكل حلقة مهمة في تطور الدرس اللغوي بكل أبعاده النحوية والصرفية والمعجمية، وهو ما ظهر جلياً في "شرح أبيات الجمل" الذي يُعَدُّ – كما ذكرت كتب التراجم- أول مؤلفاته، وهو ما يعكس جِدّة الآراء في هذا الكتاب.

3- كان لابن سيده مكانة بارزة عند النحاة اللاحقين، وبخاصة ممن اهتموا بشرح أبيات "جمل الزجاجي" كابن هشام اللخمي، والفهري اللبلي، فظهر أثر ابن سيده على توجيهاتهم الصرفية فأخذوا بما ذكره وأضافا إلى ما جاء عنده فتوسعا في التوجيه وهو ما انعكس على مسائل هذا البحث.

4- لم يكن ابن سيده وهو العالم الكبير في الأندلس وهو يدلي بآرائه الصرفية في شرح أبيات جمل الزجاجي ناقلاً لمن سبقه من العلماء بل نجد له اجتهاده في التوجيه لبعض المسائل، فجاء حكمه دقيقاً وموقفه واضحاً وبخاصة في مسائل.

1. القلب المكاني في الفعل: (أيس).
2. الإعلال في كلمة (الفتوة).
3. تصغير : (قُدَيْدِيمَة)

5- ليس من الضروري عند كل عالم من علماء السلف أن يأتي بما هو جديد مبتكر في الدرس الصرفي ، فيكفي أن يذكر هذا العالم آراء العلماء السابقين وينتقد ما يحتاج إلى نقد ، وبعد ذلك يرجح ما بين الآراء ويأخذ لنفسه رأياً من مدارسة هذه الآراء ، فيكون بذلك قد ساهم في نقل هذه الآراء ووضحّها. ولعلّ ابن سيده لم يبعد عن ذلك من بين علماء العربية على مرّ عصورها .

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مبارك بن محمد(1420هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، ط(1)، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأستر اباذي، الرضي محمد بن الحسن، (1402هـ)، **شرح الشافية**، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف، (1425هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: تحقيق محمد عبد المقصود، ط(1)، مكتبة الثقافة الدينية.

الأشموني، علي بن محمد (1375هـ– 1955م)، **شرح الأشموني" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط(1)، مكتبة النهضة المصرية.

الأنصاري، قيس بن الخطيم، (1962م)، **ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني، القاهرة.

ابن بشكوال،القاسم بن خلف (2010م)، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، حقق نصه وضبطه وعلق عليه: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس.

البطليوسي، ابن السِّيد،أبو محمد عبدالله بم محمد (د.ت)، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تحقيق: مصطفى إمام، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (1409هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(3)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1424هـ 2003م)، **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (1429هـ 2009م)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، مجدي فتحي السيد، ط(1)، دار الصحابة للتراث، طنطا.

الجمحي، محمد بن سلام، (د.ت)، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت) ، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط(2)، دار الهدى للطباعة، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1405هـ – 1985م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط(1)، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1373هـ– 1954م)، **المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط(1)، وزارة المعارف العمومية.

ابن الجوزية، محمد بن أبي بكر (1422هـ 2002م)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد عوض السهلي، ط(1)، أضواء السلف.

الحبش، محمد، (1419هـ 1999م)، **القراءات المتواترة وأثرها في الرسم**، ط(1)، دار الفكر، دمشق.

الحريري، أبو القاسم بن علي(1430هـ – 2009م)، **درة الغواص**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت.

حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، ط(5)، طبعة دار المعارف، مصر.

الحلبي، السمين، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف(1414هـ – 1994م)، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، جاد مخلوف جاد، زكريا النوني، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابو حيان، الاندلسي، محمد بن يوسف بن علي يوسف ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ، ط1 ، مكتبة مكتبة الخانجي ، القاهرة .

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (1438هـ –2017م)، **شرح الفصيح**، تحقيق: عبد الله عمر الحاج إبراهيم، خالد محمد التويجري، سعيد علي العمري، ط(1)، مركز البحوث والتواصل المعرفي.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (د.ت)، مختصر شواذ القرآن، عالم الكتب.

الخطيب، عبد اللطيف، (1424هـ – 2003م)، **المستقصى في علم التصريف**، ط(1)، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

ابن خلكان، أحمد بن محمد ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ابن خير الأشبيلي، أبو بكر بن خير بن عمر(2009م)، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تحقيق بشار عواد معروف، ومحمود عواد معروف، ط(1)، دار الغرب الإسلامي، تونس.

الدمشقي، أبو شامة، (1431هـ -2010م)، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد يوسف القادري، ط(1)، عالم الكتب.

الذبياني، النابغة، (2017م)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(4)، دار المعارف.

رؤبة، (1400هـ - 1980م)، **ديوان العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، ط(2)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري(1414هـ - 1994م)، **ما ينصرف ولا ما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط(2)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (1405هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السخاوي، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد، (1415هـ- 1995م)، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: محمد الدالي، والدكتور شاكر الفحام، ط(2)، دار صادر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1408هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط(3)، مؤسسة الرسالة.

ابن السّكيّت، أبو يعقوب بن إسحاق **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1408هـ - 1988م)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط(3)، دار الكتب العلمية بيروت.

ابن سِيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل(1438هـ-2017م)، **شرح أبيات الجمل**، تحقيق: محمود محمد العامودي، ط(1)، نادي المدينة المنورة الأدبي.

ابن سِيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل (1421هـ -2000م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط(1)، دار الكتب العلمية.

ابن سِيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد(1979م)، **شرح أبيات سيبويه**، حققه وقدم له: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، (2008م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (1405هـ – 1985م)، **ما ذكره الكوفيون من الإدغام**، حققه وقدم له: الدكتور صبيح التميمي، ط(1)، دار البيان العربي، جدة.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (د.ت)، **بغية الوعاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (1407هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، ط(2)، مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (1428هـ – 2007م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، وسليمان إبراهيم العايد، والسّيد تقي، ط(1)، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد (1413هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقق: محمود محمد الطناحي، ط(1)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الصاعدي، عبد الرزاق، (1422هـ – 2002م)، **تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم**، ط(1)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الصاعدي، عبد الرزاق،(شوال 1423هـ– مارس 2003م)، **فك التضعيف بالإبدال**، مجلة الملك فيصل للدراسات اللغوية، المجلد الرابع، العدد الرابع.

الصيمري، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر (1402هـ)، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط(1)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى.

الضبي، المفضل بن محمد بن يَعْلَى، (د.ت)، **المفضليات**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط(7)، دار المعارف، مصر.

الطائي، أبي زبيد، (1967م)، **ديوان أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، بغداد.

العايد، سليمان إبراهيم، (1431هـ 2010م)، **شواذ النسب**، ط(1)، ضمن كتاب دراسات وبحوث في اللغة العربية الجزء الأول، مكتبة الرشد، الرياض.

عبد الجواد، عبد الحميد السّيد، (د.ت)، **التنوير في التصغير**، **مكتبة الكليات الأزهرية**.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (د. ت)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (2010م)، **الممتع في التصريف**، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، ط (8)، مكتبة لبنان ناشرون.

ابن عطية، عبدالحق بن غالب (1395هـ)، **المحرر الوجيز**، تحقيق المجلس العلمي بفاس.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (1402هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط(1)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1416هـ)، **اللباب في علل الإعراب والبناء**، تحقيق: غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، ط(1)، دار الفكر المعاصر، بيروت.

عمر، أحمد مختار، (1408هـ – 1988م)، **معجم القراءات القرآنية**، ط(2)، جامعة الكويت.

عنترة، (د.ت)، **ديوان عنترة**، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، القاهرة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (1404هـ 1984م)، **الحجة للقراءة السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويحاني، ط(1)، دار المأمون للتراث.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، (1407هـ)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، ط(1)، دار القلم دمشق، دار المنارة ، بيروت.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، (1406هـ–1986م)، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط(1)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

الفرزدق، همام بن غالب (1418هـ)، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط(1)، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت.

القرطبي، محمد بن أحمد (1408هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

القطامي، (1960م)، **ديوان القطامي**، تحقق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت.

قطرب، محمد بن المستنير (1405هـ – 1985م)، **الأزمنة وتلبية الجاهلية**، تحقيق: حاتم الضامن، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (1406هـ – 1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(1)، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

القنوجي، محمد بن صديق خان (1412هـ –1992م)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية.

القيسي، الحسن بن عبدالله (1408هـ – 1987م)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الجدعاني، ط(1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (1401هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط(2)، مؤسسة الرسالة.

اللبلي الفهري، أبو العباس أحمد بن يوسف (1437هـ 2016م)، **وشي الحلل في شرح أبيات الجمل**، تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن الجندي، ط(1)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت.

اللخمي، أبو عبدالله محمد بن هشام، (1438هـ 2017م)، **الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل**، تحقيق: محمد سعد شقيران، ط(1)، نادي المدينة المنورة الأدبي.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (1422هـ – 2002م)، **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط(1)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (1402هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط(1)، دار المأمون للتراث.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1399هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (د.ت)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط(1)، دار المعارف.

محيسن، محمد سالم، (1404هـ 1984م)، **القراءات وآثرها في علوم العربية**، ط(1)، مكتبة الكليات الأزهرية.

المرادي، الحسن بن قاسم(1422–2001م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط(1)، دار الفكر العربي، القاهرة.

مطلق، ألبير حبيب، (1967م)، **الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية عصر ملوك الطوائف**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد، (د.ت)، **المغرب في حلى المغرب**، حققه وعلق عليه: شوقي ضيف، ط(3)، دار المعارف، القاهرة.

المقري، أحمد محمد، (1418هـ – 1988م)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (1414هـ)، **لسان العرب**، ط(3)، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف(د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الفيصلية، مكة.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (1434هـ – 2013م)، **شرح المفصل**، تحقيق محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط(1)، دمشق.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (1393هـ – 1973م)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط(1)، المكتبة العربية بحلب.